

المصدر: المصري اليوم

التاريخ: ٢١ مارس ٢٠٠٩

الأمم المتحدة تشير إلى ارتكاب إسرائيل «جريمة حرب خطيرة» في غزة

كتب لندن - جمال شاهس - الاراضي المحتلة، جنف - وكالات الأنباء

أعلن ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أن الهجمات الإسرائيلية التي شملت مناطق أهلة بالسكان في قطاع غزة تشكل في الأغلب «جريمة حرب خطيرة»، جاء ذلك في وقت أصدر فيه النائب العسكري العام في إسرائيل، بريجادير أفيحاي مندلبليت، توجيهاته إلى شعبة التحقيقات في الشرطة العسكرية بإجراء تحقيق حول اعترافات جنود بارتكاب جرائم خلال الحرب الأخيرة على غزة.

وقال فولك، في تقرير سنوي رفعه لمجلس حقوق الإنسان، إن الهجوم العسكري الإسرائيلي الهائل على المناطق المزدحمة بالسكان في غزة يشكل في الغالب جريمة حرب خطيرة»، وأضاف أن اتفاقيات جنيف تتطلب من القوات المتحاربة أن تميز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين المحيطين بها، وقال «إذا تعذر عمل ذلك فإن شن الهجمات يكون غير قانوني أصلاً ويبدو أنه يشكل جريمة حرب على أكبر قدر من «الجسامه بموجب القانون الدولي

في الوقت نفسه، ذكرت إذاعة «صوت إسرائيل» أن تحقيقات بدأت فور نشر حديث صحفي لجنود عن حالات إطلاق النار باتجاه فلسطينيين دون مبرر، وعن إقدام عدد من الجنود على إلحاق أضرار عمداً بممتلكات المواطنين، وهو ما عقب عليه وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، قائلاً «إن الجيش الإسرائيلي ينظر بجدية متناهية في هذه الإفادات».

وكانت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية كشفت عن شهادات قتل مروعة ارتكبتها جنود الاحتلال خلال الحرب الأخيرة على غزة، حيث سهلت القيادات الإسرائيلية أوامر إطلاق النار وقتل المدنيين وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، وأوضحت الشهادات الأولية لجنود شاركوا في الحرب صورة خطيرة تختلف كلياً عن ادعاءات ومزاعم الجيش الإسرائيلي بأنه يتمتع بأخلاق قتالية عالية وتنسف الكثير من ادعاءات حفاظه على تجنب المدنيين.

وفور نشر الشهادات، طالبت منظمات إسرائيلية مدافعة عن حقوق الإنسان بإجراء تحقيق مستقل» في «جرائم الحرب» هذه، واعتبرت ١٠ منظمات، بينها «بتسيلم»، أن قرار المدعي العام العسكري فتح تحقيقين بخصوص مقتل مدنيين فلسطينيين لا يوفر الضمانات بالموضوعية اللازمة، وفي رسالة موجهة إلى مدعى عام الدولة منحيم

مزور، قالت المنظمة إن «رفض الحكومة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة يشكل انتهاكا للمسؤوليات الإسرائيلية حيال القانون الدولي».

على صعيد آخر، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إجراءات أمنية مشددة في مدينة القدس المحتلة استعداداً لأداء المصلين الفلسطينيين صلاة الجمعة، كما واصلت قوات الاحتلال حملة المداهمات واعتقلت ٤ فلسطينيين من مناطق متفرقة

إسرائيلية، منح الرئيس شيمون بيريز، رئيس الوزراء المكلف، بنيامين نتنياهو مهلة ١٤ يوماً إضافية لإكمال تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، وذلك بعد انقضاء مهلة قدرها ٢٨ يوماً منحها الرئيس لنتنياهو لهذا الغرض

وأشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى أن نتياهو طلب من بيريز قبل بضعة أيام مساعدته في إقناع حزب العمل بالانضمام إلى الحكومة، وأن الرئيس الإسرائيلي توجه بهذا الصدد إلى جهات في حزب العمل، الذي قال رئيسه باراك إنه يدعم فكرة انضمام حزبه لحكومة نتياهو، داعياً أعضاء «العمل» إلى قبول الدخول في حكومة ائتلافية موسعة مع «الليكود»، الأمر الذي سبب أزمة حزبية داخلية بين الرافضين والمؤيدين

وفى لندن، لم تستبعد مصادر دبلوماسية أوروبية وعربية مقاطعة الحكومة الإسرائيلية الجديدة من قبل بعض الدول الأوروبية، تخوفاً من عدم تعاون الدول العربية بشكل كبير في مباحثات السلام في الشرق الوسط وعدد من القضايا الدولية المهمة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية

كما أنها ربما لا توقع على عدد من الاتفاقيات الثنائية التي تعترم قمة العشرين التوقيع عليها، طالما بقي ملف الشرق الأوسط معلقاً وهو ما دعا الاتحاد الأوروبي لإرسال رسالة غير رسمية لتل أبيب بأنه يريد حكومة معتدلة تجنبه الحرج مع الدول العربية، محذراً من إمكانية عدم التعامل مع الحكومة الجديدة